

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة

وعضوية القضاة السادة

د.خلف الرقاد، محمود البطوش، زاهي الشلبي، حابس العبدالات

المميزان: ١- وليد زياد مطيع عيسى.
٢- رسمية زياد مطيع عيسى.
وكيلهما المحامي عمر رمش.

المميز ضده: غسان أحمد محمود جرار.
وكيله المحامي محمد حمدان.

بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٢٠١٣/١٨١٩٩ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣ المتضمن
رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف من حيث النتيجة الصادر عن محكمة
بداية حقوق الزرقاء في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٧ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ القاضي (برد
دعوى المدعين وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٥٥) دينار بدل أتعاب
محاماة) وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٧٠) ديناراً أتعاب محاماة
عن مرحلة الاستئناف.

وطلب وكيل المميزين قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً
للأسباب الواردة في لائحة التمييز.

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/٢ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول
اللائحة الجوابية شكلاً ورد التمييز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تتلخص في أن المدعين وليد زياد
ورسمية زياد أقاما الدعوى رقم ٢٠١٢/١٤٧ لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء في
مواجهة المدعى عليه غسان أحمد محمود جرار للمطالبة بأجر المثل مقدراً لغايات
الرسوم بمبلغ سبعة آلاف ومئة دينار.

وذلك على سند من القول:

١- المدعى عليه أشغل بطريق الإجارة في ملك المدعين مباني مدرسة خاصة
وروضة أطفال مقامة على قطعة الأرض رقم ١٧٣٢ حوض ٢ المعمر من
أراضي الرصيفة ببديل إيجار ١٣٥٠٠ دينار للسنة الأولى من العقد بدأت من
تاريخ ٢٠٠١/٧/١ بموجب عقد إيجار خطي موقع بين المدعى عليه وبين المالك
السابق لقطعة الأرض واستمر بإشغال المأجور على هذا النحو.

٢- أقام المدعيان الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠٠٨/٦٠٦ لدى محكمة بداية الزرقاء
في مواجهة المدعى عليه يطالبانه فيها بمنع معارضتهم في منفعة العقار وقد صدر
قرار محكمة استئناف عمان رقم ٢٠٠٩/٣٦٨٥٣ بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ بإلزام

المدعى عليه بعدم معارضة المستأنفين في البناء المقام على قطعة الأرض موضوع الدعوى وتسليمه خالياً من الشواغل واكتسب الحكم الدرجة القطعية.

٣- ترتب في نمة المدعى عليه بدل أجر المثل من الفترة الزمنية بين ٢٠٠٢/٧/١ وهي بداية معارضته للمدعيين في العقار وحتى تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ تاريخ صدور قرار محكمة الاستئناف واكتساب الحكم الدرجة القطعية.

٤- رغم المطالبة إلا أن المدعى عليه ممتنع عن دفع أجر المثل.

نظرت محكمة أول درجة بالدعوى وتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ قررت رد دعوى المدعيين وتضمينها الرسوم والمصاريف و٣٥٥ ديناراً أتعاب محاماة.

طعن المدعيان بالحكم الابتدائي استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان وتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣ أصدرت قرارها رقم ٢٠١٣/١٨١٩٩ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف من حيث النتيجة وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٧٠ ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يلقَ الحكم الاستئنافي قبولاً من المدعيين فطعنوا فيه تمييزاً بلائحة قيدت على العلم حسب مشروحات القلم في ٢٠١٤/١/٢٢ طالبين نقضه للأسباب الواردة في لائحة التمييز .

تبلغ المميز ضده لائحة التمييز وقدم لائحة جوابية طالباً فيها بالنتيجة رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه.

ودون حاجة للرد على أسباب التمييز:

نجد إن الدعوى مقامة للمطالبة بأجر المثل مقدرة لغايات الرسوم بمبلغ سبعة آلاف ومئة دينار.

-٤-

ولم تجر محكمة أول درجة الخبرة لتقدير أجر المثل حيث ردت الدعوى بقرارها الطعين.

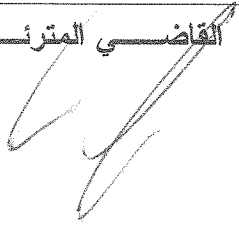
وحيث إن الدعاوى التي لا تزيد قيمة المدعى به على عشرة آلاف دينار لا تقبل الطعن تمييزاً إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه وفق ما هو مقرر في المادة ٢/١٩١ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

وحيث إن الجهة الطاعنة وحسب مشروحات قلم طاببات الإذن المؤرخة في ٢٠١٤/٤/٩ لم تحصل على إذن تمييز فإن الطعن التمييزي يكون غير مقبول شكلاً.

وعليه وعملاً بأحكام المادة ٢/١٩١ نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/٧/١٧م.

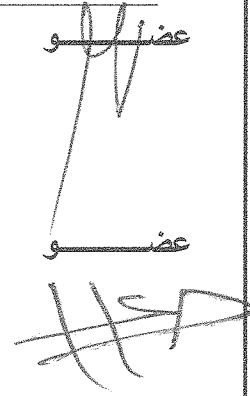
القاضي المترأس



عضو
الاصدق مومع

عضو
الاصدق مومع

عضو



رئيس الديوان

دقق/ع م

